المواقف والسلوكات اللّغوية (التحيّز والاختيارات اللّغويّة)
- دراسة سوسيولغويّة -

د.نجوى فيران
جامعة سطيف2

الملخّص:
يروم البحث إلى مناقشة سوسيو لغويّة لقضيّة خطيرة تتعلّق بوظيفة اللّغة التعريفيّة عن انتماءات الفرد ،أين تصبح اللغة أداة لتحديد مواقع المتكلّمين في حيّز اجتماعي متعدّد الأبعاد، فيستنتج المتلقّي خصائصهم و صفاتهم من خلال تلك الإشارات الاجتماعيّة التي يرسلونها قصدا ، و التي تسمى في عرف السوسيو لسانيات بالتحيّز اللّغوي.
إنّ فهم أبعاد التحيّز اللغوي إنّما هو فهم لظاهرة عدّ الأنماط الكلاميّة الفرديّة جانبا ثابتا من سلوك الأفراد، لما تقدّمه هذه الأنماط من إشارات صحيحة و واقعيّة عن هويّة الأفراد الجماعيّة ، فيقوم هذا الفرد بفعل توكيد هويّته أو انتسابه إلى جماعة معيّنة و تبنّي أنماطها الكلاميّة.
الكلمات المفاتيح: المواقف اللّغويّة، التحيّز اللّغوي ،الثنائيّة و الازدواجيّة اللّغوية، تغيير الشفرة.

Abstract:
This research aims at discussing a serious socio-linguistic issue related to the function of the language in defining the individual's belongings. The language becomes a tool to determine the location of the speakers in a multidimensional social space. Through these intended social signals, the receiver deduces the speakers' characteristics. They are known in Socio-linguistics as the linguistic bias.
The understanding of the linguistic bias' dimensions is the understanding of the phenomenon of individual patterns of speech which is considered as a fixed aspect of his behaviours. These patterns provide true and realistic signals about the identity of social individuals. Therefore, this individual affirms his identity and belongings to a particular group.

Key Words:language attitude ، linguistic prejudice ، bilingualism، diglossia، code-switching.

مقدمة:

اللّغة إرث اجتماعي يتداول يوميا، هي ظاهرة دائمة تولد مع ولادة هذا المجتمع، ومنه، ثمّ ترافقه ما دام قائما، وتتطوّر بتطوّره، فهي الرأسمال المتدفّق ضمن كل العلاقات الاجتماعية والتأمّلات الفردية، والمعبّر عن صيغها ومفرداتها، والذّي يتمّ استدعاؤه من السوق اللغوية أو بنك المفردات، وذلك بحسب المستوى اللغوي للشخص المتكلّم، إمّا حسب السياق الّذي يتمّ التواصل فيه، أو الأعراف اللغوية التي يقدّمها النّظام اللغوي السائد، أو حسب الوضع الاجتماعي الّذي يستدعي نموذجا لغويا محدّدا أو مستوى خطاب معيّن. فتتعدّد بذلك مستوياتها تبعا لتعدّد الناطقين بها، وتنوّع ثقافاتهم، وطبقاتهم الاجتماعية، وتباعد الفوارق الزمانية والمكانية والمهنية بينهم، "ومما يساعد على نشوء هذه المستويات اللغوية هو أنّ اللغة تتخذ - كما هو معروف - موقفا محايدا إزاء الطبقات والفئات الاجتماعية، ولمّا كانت اللغة بأهلها لا بنفسها، فإنّنا نجد مستعملي اللغة لا يتّخذون جميعهم الموقف المحايد نفسه الّذي تتّخذه اللغة إزاءهم"[1]. فالعلاقات الاجتماعية محرّض لاستنباط صيغ لغوية، ونماذج من الخطاب تخدم واقع الحال، فاللغة "تتحرّك مع المجتمع وتعنون

فعالياتـه، عبـر اسـتخدامها كحاجـة، أو عبـر تجييرهـا كوظيفـة، وربّمـا تضـيق المسـافة كثيـرا فـي الفـرق بـين الممارسـة الاجتماعيـة للغـة، وبـين وظائفهـا، أو توظيفهـا، إذ أنّ كـلّ فعـل اسـتخدامي للّغـة، أو أيـة ممارسـة سوسيولوجية للغة، هي في إحدى جوانبها توظيف اجتماعي، وسوسيولوجي للغة"[2] .

لقد وجدت اللّغة إذن لتقوم بدور سوسيولوجي شارح ومعبّر عن الهوية الاجتماعية، والخالق لمرجعية وجدانية مشتركة.

من شرفة ما سبق، يحاول البحث الغوص في مدى قدرة اللغة على التعريف بمتكلمها و بانتماءاته الطبقيّة و الاجتماعيّة ، من خلال مدخل التحيّز اللغوي.

1-محددات نظرية:

أ- يمكن تحديد أطر تعريف الموقف أو السّلوك اللّغوي من خلال هذه المعطيات التي ذكرها(Fasold) فاسولد[3]:

- موقف المتكلّم من لغته ذاتها.
- عدّ ضرب لغوي ما: غنيا أو ضعيفا، جميلا، قبيحا...
- قد يشمل الموقف اللّغوي أيضا المواقف الّتي نصدرها اتجاه المتحدّثين بلهجة أو لغة معينة.
- وقد يتّسع المفهوم ليسمح بالتعامل مع كافة أنواع السلوك الخاص باللغة، بما في ذلك المواقف نحو الإبقاء على اللغة وجهود التخطيط...

إذن تنعكس عن المواقف اللّغوية سلوكيات لغوية إمّا اتجاه لغة هذا المتكلّم، أو إزاء لغات أخرى، وما يهّم اللسانيات الاجتماعية هاهنا، هو السلوك الاجتماعي الّذي يفضي إليه هذا المعيار "فقد يكون له نوعان من الآثار على السلوكيات اللغوية، فبعض الآثار تتعلّق بالكيفية الّتي ينظر بها المتكلّمون إلى لغتهم وآداءاتهم، أمّا البعض الآخر، فيتّصل بردود فعل المتكلّمين حيال لغة وأداءات الآخرين، ففي الحالة الأولى قد نثمّن ممارستنا اللغوية، أو سنحاول على العكس تغييرها حتّى نتمثّل للنموذج الرفيع، وفي الحالة الثانية سنحكم على النّاس من خلال أداءاتهم اللغوية"[4].

فكثيرا ما تكون اللّغة علامة على الموقع الاجتماعي أو حتّى الجغرافي ، فنحن نحدّد انتماءاتنا إمّا بصورة إرادية(فيما يسمى بالتحيّز اللغوي) أو بطريقة لا إرادية، وفي كلّ مرة سيقع نزاع بين هذه المواقع، ستكون اللغة ذات دور هام فيه.

ب-التحيّز اللغوي:

يصنّفه هدسون(Hudson) ضمن ما أسماه بالتفاوت اللغوي[5] والذي يتمثّل في الطريقة المثلى الّتي يعرّف بها هذا المتحدّث عن نفسه، وعن شخصيته، أو بتعبير آخر الشخصية الّتي يودّ أن يكون عليها.

فالتحيّز "أن يتّخذ فرد أو جماعة موقفا سلبيا من فرد آخر، أو جماعة أخرى بسبب لغتهم، أو لهجتهم أو طريقتهم في النطق"[6]. فتصبح اللغة هنا معيارا لتحديد الحيّز الاجتماعي أو الموقع السوسيولوجي الّذي ينتمي إليه المتكلّم.

وغالبا ما يعتقد الفرد أنّه ينتمي إلى جماعة ذات مكانة عليا، وليثبت ذلك يسعى إلى البحث عن الخصائص الّتي تجعله ضمن هذه الطبقة، ومن ثمّ الخصائص الّتي تجعل جماعته الاجتماعية أرقى من غيرها، وما السّلوك اللغوي الّذي ينتهجه إلاّ مظهر بارز يوضّح هذا السلوك الاجتماعي.

وقد تعتقد مجموعة ما أنّ طريقتها في الكلام أفضل من طرائق المجموعات الأخرى، وفي هذه الحالة، يصير كلام الفرد مصدرا للأحكام اللغوية التقييمية، لذلك سيشعر الفرد المنتمي إلى هذه الجماعة بتفوّق مجموعته لأنّها تستخدم هذه الشفرة دون غيرها، والّذي يعدّها رمزا لتفوّقه، أو حتّى انتمائه الراقي...

وكثيرا ما نسمع جدالات واضحة بين أفراد من جماعات لغوية مختلفة عن أيّ اللغات هي الأجمل، أو الأصحّ، أو الأرقى... وغيرها من الأحكام القيمية الّتي تجعل من الفرد المتكلّم المنتمي إلى هذه الجماعة أو تلك، يحاول الاستفادة من الحظوة الاجتماعية المتميّزة الّتي منحتها له لغة هذه الجماعة الراقية، أو على النقيض من ذلك، سيحاول التخلّص من وضعية الاستهجان والاحتقار الّتي ينظر الآخر المتلقي له من خلالها، أو حتّى شعوره الذاتي إزاء لغته من نقص ودونية، ممّا يجعله يقبِل على لغة الجماعة الأولى ليحسّن من تصنيفه الاجتماعي الّذي منحه له سلوكه اللغوي.

2-المواقف اللّغوية والازدواجية والثنائية اللغويتين:

شكّلت مواقف المجتمع نحو ضروب كلّ من الشكل الراقي والشكل الأدنى جزءا هامّا من وصف فرغسون للازدواجية اللّغوية، فالشكل الأعلى يحظى بالمكانة الأفضل، أمّا الشكل الأدنى فلا يحظى- غالبا- بالاحترام.

فالموقف المعتاد هو أنّ "اللغة العليا أنقى وأفضل من اللغة الدنيا في المجتمع، الّذي يحتوي ضروبا مختلفة تدخل في علاقة ازدواجية اللغة، وبالطبع فإنّ تحقيق وظائف التوحيد والتفريق يتمّ على الأغلب عن طريق اللغة الدنيا، وقد نتوصل إلى النتيجة المعاكسة، وهي أنّ الرمز اللّغوي لتحديد الهوية الذاتية التقابلية غالبا ما يقيّم بصورة سيئة من جانب المتكلّمين"[7].

ولنؤكّد هذه النّظرة نستنجد بالدراسة الّتي أجراها(إلداش وتكر) سنة 1975 على المجتمع المصري، إذ حاولت رصد كلّ من الثنائية والازدواجية اللغوية بعد استقراء مواقف المتكلّمين أثناء استخدام كل العربية الفصيحة(الكلاسيكية) والعامية المصرية، إضافة إلى اللغة الانجليزية.

وأشار فاسولد أن العيّنة الّتي شملتها الدراسة كانت على وعي بأنّها تحاول استخدام اللغة العربية الكلاسيكية بصورة عفوية، وكان لمهمّة التسجيل تأثير على أداءاتهم بالعامية المصرية، حيث بدوا، وكأنّهم يستخدمون أسلوبا أرقى بعض الشيء من اللهجة[8].

إنّ نتائج هذا البحث قدّمت صورة واضحة عن وجود حالة من ثلاثية اللغة، حيث تحتلّ اللغة الإنجليزية مكانا بين الشكلين الأعلى(العربية الكلاسيكية) والشكل الأدنى(العامية).

لقد رسم لنا هذا البحث الّذي أجراه(إلداش) صورة واضحة عن ازدواجية اللغة كما تعكسها المواقف اللغوية للمجتمع، فالمتحدّثون باللغة العربية الكلاسيكية والانجليزية، يرون أنّهم يمتلكون مقدرة قيادية عالية، وذكاء أشدّ من متحدّثي اللهجات المصرية، وذلك بالنّظر إلى الأحكام الّتي أصدرها أفراد هذه العينة على مدى

ملائمة هذه الأشكال اللغوية الثلاثة للاستخدام في البيت، المدرسة، العمل، وفي الأحاديث الرسمية والخطب الدينية.

3-الاختيار اللغوي:

يندرج هذا الموضوع ضمن البحث عن التراكيب الاجتماعية والدوافع الفردية ،الّتي تركّز على الفرد أكثر ممّا تركز على المجتمع، وهي حالة يجد فيها مستخدم اللغة نفسه مضطرّا إلى اختيار لغة دون أخرى لتتناسب مع موقفه النفسي إزاء هذه اللغة، لكن فاسولد يذهب إلى أبعد من هذا، بحيث يجعل الاختيار اللغوي يتمظهر في أنماط مختلفة(تبديل الشفرة، المزج، التنوّع داخل اللغة نفسها) يقول: "[قد] نتخيّل [الاختيار اللغوي أنّ] شخصا ما يتكلّم لغتين أو أكثر، وعليه اختيار واحدة منها للاستخدام، والواقع أن ذلك أحد الأنواع الرئيسية للاختيار الّذي يجب علينا تناولها، وهو ما يسمى أحيانا بتبديل الشفرة، وأدقّ من ذلك ما يسمّى بمزج الشفرة، حيث يستخدم أجزاء وقطعا من اللغة الأولى أثناء استخدام المتكلّم أساسا للغة الثانية،... وختاما هناك التنوّع اللغوي داخل اللغة نفسها... وفي هذه الحالة لابدّ للمتحدّث أن يختار بين مجموعة من البدائل التي سيستخدمها في لغة واحدة في موقف معين"[9].

وفي الغالب لا يمكن الفصل بين هذه التمظهرات، أي بين الاختيار في أوسع معانيه (تغيير الشفرة) الّذي يختصّ بلغتين أو أكثر، يتمّ الاختيار بينهما فيما يلبي حاجيات المتكلّم الاتصالية، والأهمّ من ذلك الاجتماعية، من خلال إشعار المتلقي أنّه ينتمي إلى هذه الطبقة الاجتماعية الّذي أكّده بتبنّيه لغة هذه الجماعة، وبين الاختيار الضيّق الّذي يمس الناحية الفونولوجية للغة الواحدة، وهو ما أطلق عليه كالفي التصحيح المفرط[10]، وأخيرا النوع الوسيط بين(التغيير، والتصحيح المفرط)، وهو ما نسميه بالمزج اللغوي أين يضطرّ المتكلّم إلى تبنّي لغتين أو أكثر من خلال ظاهرة الاقتراض اللغوي.

إذن إنّ المتكلّم ـ وفق ما سبق ـ قد يلجأ إلى تكييف لغته لتتناسب مع المتلقي عن طريق التحوّل إلى لغة مختلفة، أو استخدام كلمات من لغة أخرى، أو حتّى اختيار أحد البدائل اللغوية كتعديل معدّل سرعة الكلام، أو تفخيم اللّكنة أو ترقيقها...، وكلّ هذا يحدث تحت أنظار المجموعة المسيطرة، الّتي تفترض أنّ أعضاء المجموعة الدنيا سيقومون بالتعديلات اللّغوية الضرورية حتّى تتماثل مع سلوكهم الاجتماعي اللغوي، وهنا يصبح سلوك الطبقة العليا اللّغوي بمثابة المرجع الّذي لابدّ أن يحتذي به فقد "يجري تقليد الجماعات المهيمنة حتّى في عاداتها اللسانية، الأمر الّذي من شأنه أن يجعل من هذه الجماعات جماعات مرجعية، ومن عاداتها اللسانية اللغة المرجعية أو أيضا اللغة المميّزة"[11].

4-الأمن اللغوي والاختيار اللغوي:

أ-المقولات:

أشرنا سابقا إلى أنّ الاختيار اللغوي يتنوّع بين تغيير اللّغة باتجاه لغة ثانية يراها المتكلّم أكثر رقيّا وقدرة على أداء وظائف التواصل، وبين المزج اللغوي الذّي يمثّل نزعة المتكلّم إلى الاستعارة من لغة أخرى حتّى يثبت قدرته على التحكّم في أكثر من تنوّع لغوي، أمّا المظهر الثالث فيمسّ نمط اللّغة الواحدة(التصحيح المفرط).

إذ نجد كثيرا من الأفراد يمتثلون إلى مجموعة من السلوكيات النمطية ،وتتجلى أساسا في وجود قدر كبير من التغيير في الأساليب المستعملة في الخطاب، إضافة إلى مستوى عال من التنويع الأصواتي داخل الأسلوب نفسه، وبالتّالي بذل مجهود كبير وواع لتحقيق ما يرون أنّه "صحة لغوية" وربّما كانت السمة الأكثر لفتا للنظر ما سماه لابوف (Labov) غياب الأمن اللغوي[12].

إذن نحن إزاء الأمن اللغوي "حينما لا يشعر الناطقون- لأسباب اجتماعية مختلفة، بأنّهم في حاجة إلى تمحيص كيفية أدائهم للغة، أي عندما يعدّون معيارهم هو المعيار الأساس والنموذجي"[13].

وعلى النقيض من ذلك يعرف اللاّأمن اللغوي حينما يعتقد المتكلّم بوجود معيار يحدّد الكيفية الرفيعة للأداء اللغوي، يترتب عنه، السعي إلى تقليده كمرحلة أولى، ثم امتلاكه وفق هذه الطريقة الّتي شرحها كالفي[14]:

-تعتمد الجماعة (أ) مرجعا من قبل الجماعة (ب)، والّتي تتبنى مجموعة من السلوكيات اللغوية، وتستخدمها كرمز لهوية اجتماعية معينة، عادة تكون معيارا للتحضّر والرقي.

-ينتج عن التغيّر اللغوي و قوى التناظر المستعملة في البنية الاجتماعية تعميم هذه الخصائص على الوحدات اللغوية الأخرى للجماعة (ب).

-ينتصب معيار جديد بالموازاة مع انتصاب سيرورة التعميم.

-يتمّ تبنّي المعيار الجديد من طرف الجماعة المجاورة والجماعات التالية الّتي تعدّ الجماعة (ب) مرجعا لها.

ب-التحيّز اللغوي في المجتمعات العربية(الجزائري و عقدة النقص) :

إنّ انتساب الفرد إلى أيّة جماعة لغوية، يعني بلا شك- انتماءه إلى قيمتها ومثلها الاجتماعية، ومن ثمّ إلى معاييرها اللغوية.

إنّ مستوى التحيّز إلى الجماعة يتفاوت وفقا لاعتبارات عديدة تتعلّق بالسن والمهنة والجنس، ودرجة التعليم...فهو قائم على استخدام الأشخاص للغة "كي يحدّدوا موقعهم في حيّز اجتماعي متعدّد الأبعاد، وتعدّ هذه الطريقة من وجهة نظر المتحدّث هي الطريقة الملائمة للحديث عن نفسه، وعن نوعية شخصيته(أو الشخصية الّتي يودّ أن يكون عليها)، وعن موقعه في المجتمع، وينبغي على المتلقي أن سينتج من المتحدّث خصائصه وصفاته، وموقعه في المجتمع"[15] ، سنحاول أن نرصد مواقف وسلوكيات العربي- الجزائري خاصة في إطار سوسيولغوي.

و انطلاقا من المقولة "إنّ أفعال اللغة هي أفعال للهوية" فالسمات اللّغوية هي رباط يقرن الفرد بالهويات الاجتماعية، فاللّغة تقدّم- وفق هذا الأساس- أدوات لخلق هذا الرّباط بين الفرد وهويته وانتمائه ومن ثمّ التعبير عنه.

إنّ خلق اللغة لهوية الفرد من خلال قدرتها على التعريف بانتمائه تجعل من هذا الفرد كائنا اجتماعيا، واللّغة في أحد وجوهها كشف عن هذه الكينونة، ووسيلة لتحقّقها. ولأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي تتباين حسب التشريح الاجتماعي، وتنوّع مظاهر الحياة، فليس من العسير ملاحظة: أنّ هناك لغة ريف تختلف عن لغة

المدينة، ولغة طبقة تختلف عن لغة طبقة أخرى، ولغة حقل علم يختلف عن حقل آخر، كما تستمّر هذه التبعية لتمسّ فروع الاقتصاد والسياسة...، بما يشمل التمايز في التعبير وفي مقاطع الصوت ونبرته...

"أتى على العرب -في العصر الحديث- حين من الدّهر انصرفوا فيه عن ذوات أنفسهم ونسوا أو تناسوا مكانتهم في التاريخ، ووضعهم الحضاري، وتجاهلوا مقوّمات الشّخصية العربية الإسلامية..."[16]

هي آهات حزّت في نفس بشر، نصدّر بها حديثنا عن مصيبتنا اللغوية الّتي ما فتئت تسوء يوما بعد يوم، أصبح فيه العربي غير مؤمّن لغويا، ذلك أنّ سلوكه اللغوي ينحاز إلى اللغات الأجنبية الأخرى في مقابل لغته الأم. لاسيما مع الانفتاح الثقافي على حضارات الأمم الأخرى، الّذي زاد من هذا الشرخ بين العربي ولغته لعديد الأسباب نوجزها فيما يلي:

-إهمال اللغة العربية علميا، والاستهانة بها، وبمكانتها في المجتمع.

-تقعيد بعض العلّميات ونشرها في وسائل الإعلام في محاولة لجعلها تنافس الفصحى.

-إحلال اللغات الأجنبية(الفرنسية والانجليزية) محلّ اللغة العربية في الجامعات والمعاهد والمدارس، والأسواق المالية...

- إقصاء اللغة العربية عن العلوم بدعوى فقرها من المصطلحات.

- تدمير فكرة القومية العربية لصالح التقسيمات العرقية والطائفية المصطنعة، والقضاء على اللغة بعدّها رابطا يجمع بين الأقطار العربية[17].

هذا عن العرب بصفة عامة، فما حال هذه العربية في حدود الجزائر القائمة على ثلاثية الإسلام، العروبة والأمازيغية، بل ما حال مستعمل اللغة في خضمّ هذه الزوبعة؟!

بدءا لابدّ أن نشير إلى أنّ أي نقص أو قصور في أيّ لغة لا يرجع إلى اللغة في حدّ ذاتها، بقدر ما تنسب إلى أهلها، وإلى الظروف العلمية والثقافية الّتي تحيط وتتفاعل معها[18]،فكلّما حرص أهلها على تطويرها، كلّما ماجت البيئة بالنشاط العلمي والثقافي، ونهضت اللغة، فاستجابت لهذا النشاط.

ينمّ الواقع اللّغوي الجزائري عن محدودية استخدام الفصحى إلاّ في مواقف قليلة كالتدريس، والعبادات...، في حين تسيطر العاميات والفرنسية على الثلثين المتبقين من الاستخدام. فأصبحت لغة المستعمر لغة العصر والتطوّر، أمّا لغة الهوية فهي عنده لغة لا تصلح إلاّ لتقديم النشرات الإخبارية، لغة أدب وشعر وشاعرية، بعيدة كل البعد عمّا يحدث من تطوّرات وتغيرات في العالم.

إنّ اختيار لغة على أخرى لا يعود إلى تفوّقها وتفوّق جنسها، فانتشار الانجليزية مثلا اليوم "يعود أصلا إلى أنّها اللّغة الّتي تختار للتّواصل في سياق التنوّع، وهي اللغة الّتي تمثّل لغة العدد الأقصى للقدرة التواصلية الدنيا عند المشاركين في الخطاب"[19].

ويحدّد الفاسي الفهري مجموعة من العوامل الّتي يمكن- انطلاقا منها- الحديث عن اللغة المهدّدة[20] :

1-عدد المتكلّمين.

2-انتقال اللغة عبر الأجيال.

3-عدد المتكلّمين نسبة إلى مجموع السكان.

4-مواقف أعضاء الجماعة اللغوية من لغتهم.

5-مدى استجابة اللغة للمتطلبات الجديدة ولوسائل الإعلام.

6-نوعية وجودة الوثائق المتوفّرة بها.

7-سياسات ومواقف الحكومة والمؤسسات اتجاه اللغة، بما في ذلك الوضع الرسمي والاستعمال الفعلي.

إنّ الحال الّذي وصلت إليه اللغة العربية، لا يعود أساسا إلى التأثيرات السلبية للازدواجية والثنائية عليها، ولا لوجود لغات أو لهجات عربية وغير عربية في تنافس معها، بل يعود بالأساس إلى:

1-عدم استخدامها كلغة للحديث(التداول اليومي)، أي فقدانها لوضع اللغة الفطرية الّتي تتوارث عبر الأجيال دون تلقين.

2-انحصار وظائف اللغة العربية الحياتية والعلمية، والثقافية، والاقتصادية والتواصلية تدريجيا.

3-غياب سياسة لغوية فاعلة لتقوية استعمالها وحماية وظائفها.

فأولى الأولويات في النهوض بالعربية، وجعل هذا الجزائري مؤمّن(أي يبدي مواقفا ايجابية اتجاه لغته)، في تحسين بنيتها العامة مجتمعيا وسياسيا، واقتصاديا وقانونيا، لإعادة الثقة لمستعمليها فيها، ودفع العداء والبخس عنها. فأمة لا تحترم لغتها أمة لا تستحق أن تعيش "أمة بلا ملامح، تماهت قيمها، وانسلخت عن تاريخها ومنجزاتها، وثوابتها التاريخية والإنسانية، وتنازلت عن حقوقها في الحرية والكرامة والاستقلال"[21].

5- وسائل حماية اللغة العربية و تحقيق أمنها:

إنّ تحقيق الأمن اللّغوي يقتضي البحث عن السبل الّتي ترقى بالفصحى، لتسترجع مكانتها، الّتي طالما استحقّتها، من خلال النهوض بها في عالم يتجاذبه التعدّد والتنوّع، وذلك بمراعاة التماسك اللغوي الضروري الّذي تلتحم به الدولة وأفرادها، ويضمن لها أن تقوى، سياسة تراعي خصوصياتها الهويّاتية من جهة، وحيويتها ضمن المجتمع الدولي المتعدّد الأقطاب.

يمثّل غياب الأمن اللغوي وضعا هويّاتيا يدرك من خلاله متكلّمو لغة معينة أن اللغة لا توحّدهم ولا تجنّبهم الإخلال بالأمن اللغوي، كما لا تستطيع أن تخلق حالة من التوازن.

و لتحقيق أمنها لابدّ من:

توحيد السياسة اللغويّة:

إنّ التخطيط للسّياسة اللغوية إنّما هو تخطيط للواقع اللّغوي ووضع لإستراتيجية خاصة باللغة الرسمية/ اللغة الوطنية، وترتبط السياسة اللغوية بالوعي بأهمية تنمية اللغة الرسمية الّتي تحتاج إلى استعمالها في كل المجالات... والسياسة اللغوية المتّبعة في الجزائر يحدّدها تشريعيا النصوص الّتي بيّنت التصوّر القانوني

لهذه السياسة، فقد نصّ الدستور في ديباجته على رسمية اللغة العربية، وهو ما يؤهلها نظريا للقيام بالوظائف التعليمية والرسمية والإعلامية.

أمّا واقعيا، فلم تنتج السياسة اللغوية المتّبعة إلاّ وضعا متأزما. فقد هيمن الخطاب الّذي يعتبر الفرنسية صاحبة سيادة وحظوة خلال عقود من الزمن، فقد كانت ثنائية(فصحى/ فرنسية) موضع تحليل وتداول، غير أنّ هذا النقاش توارى لحساب ثنائيات جديدة تجعل العربية صاحب الأفضلية على حساب الأمازيغية رغم دسترتها في الدستور الأخير، ليصبح وضع الفرنسية طبيعيا، بل حلاّ وسطا يمكن أن يرتضيه المختلفون إن لم يكن بالرغبة، فبقوّة الواقع.

لكن، وقفة سريعة على السياسة اللغوية بالجزائر، لا تؤكّد معطياتها قيام سياسة لغوية حقّة مدروسة، تحدّد الجهات المسؤولة عن تحديد التصوّر الشامل لهذه السياسة، ولا قدرتها على ربطها بعيون الوقائع المستمدّة من دروس التاريخ، ولا المخاطر المتوقّعة من هذه الاختيارات، وحتّى تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية...، وهل تستطيع التدابير المتّخذة أن تحوّل الأزمة الراهنة إلى دينامية؟

إنّنا نبحث عن سياسة لغوية شاملة تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى نطاق الدول العربية، فالتخطيط اللغوي لا يحقّق غرضه المنشود إلاّ إذا كان شاملا لا جزئيا، يمسّ التعليم على اختلاف مراحله، ثم نطاق الإعلام ووسائله، والإدارة وأجهزتها...، هذا التخطيط لابدّ أن يشرف عليه متخصصون: "يعملون بروح الإيثار لا التحيّز إلى أيّ شكل من أشكال الفرقة الّتي تنخر الأمم وتفرّقها"[22].

وهذا لا يأتي إلاّ بـ:

-تفعيل المؤسسات الحيوية في الدول العربية من مجامع وأكاديميات وجامعات.

-استحداث وزارات للتخطيط تضطلع بمسح الحاجيات وتحديد الأولويات ثمّ استخراج الأهداف وتجنيد الوسائل المتاحة لتحقيقها ، وفي النهاية متابعة وتقويم سيرورة التحقيق والإنجاز.

-تكثيف دور المجامع اللغوية من تأليف المعاجم، وتطوير مناهج تدريس اللغة العربية، والمجالس العليا وتفعيلها لترقية اللغة العربية[23].

ب-العمل على تعريب التعليم والعلوم:

إنّ التعريب في الجزائر -وغيرها من الدول العربية- هو تحقيق لفكرة العروبة ولن يتحقّق إلاّ إذا حظي بأهمية قصوى من خلال توفير الوسائل لتحقيقه بما أنّ الإطار التشريعي موجود أصلا، وذلك ليحقّق "التفاعل السويّ مع الواقع والمجتمع، ويعبّر عن الارتباط الوثيق بالجذور التاريخية للأمة، ووعي مسيرتها ورسالتها ممّا يعمّق الصيغة العروبية لكلّ مظاهر الحياة العربية"[24].

إنّ التعريب الّذي نطمح إليه -رغم تعطّله وتعثّره- لا يمسّ تعريب التعليم فقط، بل هو تعريب يمسّ البنية الفكرية واللغوية للفرد أولا، ثمّ تعريب المجتمع كلّيا، من تعريب للإعلام والإدارات،... لتقوى بذلك المناعة اللغوية للمجتمع.

ولنا نماذج نجحت في تفعيل، وتطبيق تدريس الطب والعلوم من فيزياء وكيمياء ورياضيات... باللغة العربية الخالصة في كل من سوريا والعراق، وهذا لم يقلّل من شأن أي تخصص من هذه التخصصات العلمية، فاللغة العربية غير قاصرة على استيعاب العلوم، وتكنولوجيات العصر، إنّما القصور راجع لأهلها.

يقتضي التعريب الفعّال:

-وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها على نطاق الوطن العربي للقضاء على الفوضى المصطلحية الّتي انعكست عن انعدام التخطيط الجاد، وهو الدور الّذي تضطلع به المجالس اللغوية.

-تعريب التعليم قبل وإبّان مرحلة الجامعة، بحيث تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في المراحل الثلاث الأولى، حتّى يبقى للمدرسة طابعها القومي الصريح ولا يمنع ذلك العناية باللغات الأجنبية.

- توفير المراجع العلمية باللغة العربية من خلال تشجيع الترجمة، بعدّها الجسر الناقل للثقافات والعلوم.

- تفعيل المؤسسات الحيوية الّتي تعمل على ترقية اللغة العربية.

- تعريب الحواسيب وتكييفها للكتابة العربية.

- توجيه الإعلام العربي نحو تعريب كلّ وسائله، ومواجهة مفردات الغزو الثقافي.

ج-دور الإعلام في تدعيم الهوية اللغوية: لقد أصبح الإعلام سلطة كبرى في كل المجالات، وفي مقدمتها المجال اللغوي، فكلما تطوّرت وسائله ازدادت أهميته للمجتمع من جهة، وخطره على المجتمع من جهة أخرى[25].

شهد الإعلام تطوّرا ملاحظا مع نهاية القرن الماضي باتساع شبكة المعلومات وانتشار الفضائيات، بحيث اقتحم كل بيت واقتحمت بذلك لغته عقول العرب خاصة، إنّ أهمية هذه اللغة لا تكمن في تلك الرموز المستعملة في أنساق العبارات والألفاظ وحسب، وإنّما المتمثّلة أساسا في منهج التفكير والأداء، و الإعلام الجزائري خاصة يعكس طابع التعدّد اللغوي الّذي يمتاز به هذا البلد بين الأمازيغية والفصحى والفرنسية، مع اكتساح السنوات الأخيرة للعاميات، وإذا كانت الصحف تعكس اختيارات لغوية يقتنع بها أصحابها، تدخل في حدود حرياتهم الشخصية، فإنّ لغة الإعلام العمومي تعكس الموقف الرسمي الّذي ينمّ عن الاختيارات الكبرى في مجال التخطيط اللغوي. لكن الإعلام الناطق بالفصحى والمكرّس لها كأداة للتعبير، يواجه تحدّيات ومنافسة غير متكافئة على جبهتين[26]:

أ-يتعلّق الأمر أولا بانتشار الإعلام المرئي والمقروء والمسموع باللغة الفرنسية، والّتي تتضمن أحيان تصنيفات مبالغ فيها كإلصاق اللغة العربية بحزب ما أو توقع إيديولوجي، والأخطر من هذا اتهامها بالتخلّف والعجز.

ب-أمّا المنافسة الثانية فتتمثّل في التدفّق الإعلامي الخارجي الّذي كرّس أكثر اللغة الفرنسية، إذ أصبحت في السنوات الأخيرة شريكا مباشرا في الساحة الإعلامية الوطنية.

إنّ الملاحظ والمتتبع للغة الإعلام العربي عموما يسجّل تراجعها لصالح اللغات الأجنبية واللهجات، بل لصالح لغة خليط هجين، يصطدم فيها حضور اللغة العربية في الإعلام بحملات اللوبيات المختلفة الّتي لا يحلو لها أن تحتلّ اللغة العربية مكانة مرموقة فيه.

أمّا الإشهار ولوحات الإعلانات والمتاجر ففيها تراجع مهول لحضور العربية "وقد اكتسحته اللغات الأجنبية واللهجات، ولغة عامية هجين مكتوبة بالعربي أو اللاتيني كيفما اتفق...، وهناك محاولات خطيرة لنشر الكتابة بالعامية تدريجيا، نيتها المبيّتة أن تحظى العامية بالكتابة، كمرحلة أولى من أجل إحلالها محلّ الفصيحة" [27]

وبعد كل هذا لابدّ من:

-وضع إستراتيجية بعيدة المدى تشمل القطاعين العام والخاص، قصد رفع الأداء الإعلامي والثقافي باللغة الفصحى باعتبارها لغة موحّدة وأداة للإدماج الاجتماعي.

-"ينبغي ألاّ تخدعنا لفظيات الحداثة وغزلياتها القشورية الّتي نتوهّم أن استهلاك الفائض من منتجاتها،

ومدح ما عند الغير هو الحداثة"[28]. فالمطلوب هو توطين العلم والتكنولوجيا انطلاقا من تراثنا.

- مواجهة سبل التراكيب والمصطلحات الخارجة عن النمط العربي.
- انجاز معاجم للإعلام الّذي يكون بمثابة الذخيرة العامة[29].
- التحكّم في آليات الترجمة والابتعاد عن الترجمة الحرفية السريعة.
- تخصيص زوايا أعمدة لرصد الأخطاء ومحاولة تصحيحها، ثم مطالبة علماء اللغة وعلماء النفس بالقيام بدراسات ميدانية قصد تحسين لغة الإعلام[30].

-استخدام الفصحى الميسّرة، وإقرار القوانين الرادعة من أجل احترام اللغة العربية واستعمالها استعمالا صحيحا.

وأخيرا، تضطلع اللغة العربية بالوظيفة الموحّدة والجامعة للدولة الجزائرية، وللعرب قاطبة. وبالتالي فقيمتها الداخلية تتزايد بالنّظر إلى قيمتها التراكمية حيث هي لسان الأغلبية الغالبة، إنّه لسان يبني ويجمع كلّ المنطقة العربية، وهو قطبي مرشّح لأن يحتلّ الرتبة الخامسة عالميا من حيث الاستعمال والأهمية في تقنيات التواصل الحديثة، وفي التواصل العالمي، وهو قوي بعدديته، وبالنزعة التصاعدية في استعماله دوليا مقارنة مع النزعة التنازلية للفرنسية، وبعد هذا، هل هناك خوف على العربية؟

الإحالات و الهوامش:

[1]- لعيبي هادي نهر، "اللّسانيات الاجتماعيّة عند العرب"، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2009، ص143

[2] - دهّام عبد القادر،"الدلالة الاجتماعيّة للغة – مقاربة سوسيولوجيّة –"، دار نوافذ للنشر، دط، 2011،ص23

[3] - فاسولد رالف، "علم اللّغة الاجتماعي للمجتمع" ، ترجمة إبراهيم بن صالح محمّد الفلاّي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 2000،ص259

[4] - كالفي جون لويس، "علم الاجتماع اللّغوي"، ترجمة محمّد يحياتن، دار القصبة، الجزائر، دط، 2006، ص53

[5]- هدسون. د، "علم اللّغة الاجتماعي"، ترجمة محمود عيّاد، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1990،ص301

[6] - عبد العزيز محمّد حسن،"علم اللّغة الاجتماعي"، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1، 2009، ص130.

[7] - فاسولد رالف، "علم اللّغة الاجتماعي للمجتمع" ، ترجمة إبراهيم بن صالح محمّد الفلاّي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 2000، ص318.

[8] - نفسه، ص230.

[9] - نفسه، ص318.

[10]- كالفي، ص66.

[11]-غارمادي جولييت، "اللّسانة الاجتماعيّة"، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1990،ص61.

[12]-W.Labov,Sociolinguistic,Patterns

[13] - كالفي، ص55.

[14] - كالفي، ص66.

[15] -هدسون، ص301.

[16]- بشر كمال،" اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، دط،1999،ص219.

[17] - قدّور أحمد محمد، "مقالات في اللّغة والهويّة"، دار الرفاعي للنشر، سوريا، ط1، 2009،ص219.

[18] -حجازي محمّد عبد الواحد،" التآمر على اللّغة العربيّة"، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2008،ص22.

[19] الفهري عبد القادر الفاسي، "السياسة اللّغوية في البلاد العربيّة –بحثا عن بيئة طبيعيّة عادلة وديموقراطية وناجحة-"، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2013،ص164.

[20] -نفسه،ص75.

[21] - نهر هادي،" اللّغة العربيّة وتحديّات العولمة"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010،ص2.

[22] - غازي زهير زياد،" العربيّة والأمن اللّغويّ"، مؤسّسة الورّاق، الأردن، دط، 2000، ص86.

[23] - بلعيد صالح،" في الأمن اللّغوي"، دار هومة، الجزائر، دط، 2010،ص62.

[24] - الزين نزار،"عمليّة التعريب"، مجلّة الوحدة، عدد 34، 1986،ص33.

[25] - الحاج وليد إبراهيم،" اللّغة العربيّة ووسائل الاتصال الحديثة، دار البداية، الأردن، ط1، 2007،ص87.

[26]- ولد خليفة محمّد العربي، " المسألة الثقافيّة وقضايا اللّسان والهويّة "، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، دط، 2003،ص258.

[27] - الفهري،ص283.

[28]-ولد خليفة،ص262.

[29] - بلعيد صالح، "اللّغة العربيّة العلميّة"، دار هومة، الجزائر، دط، 2003، ص140.

[30]- بلعيد صالح، "في المواطنة اللّغويّة وأشياء أخرى"، دار هومة، الجزائر، دط، 2008،ص106.

قائمة المراجع:

1- ينظر برايت وليام، "العوامل الاجتماعيّة في التغيّر اللّغوي"، في دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربيّة للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربيّة ، لبنان، ط1، 2009.

2- بشر كمال،" اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، دط، 1999.

3- بلعيد صالح، "اللّغة العربيّة العلميّة"، دار هومة، الجزائر، دط، 2003.

4- بلعيد صالح، "في المواطنة اللّغويّة وأشياء أخرى"، دار هومة، الجزائر، دط، 2008.

5- بلعيد صالح،" في الأمن اللّغوي"، دار هومة، الجزائر، دط، 2010.

6- الحاج وليد إبراهيم،" اللّغة العربيّة ووسائل الاتصال الحديثة، دار البداية، الأردن، ط1، 2007.

7- حجازي محمّد عبد الواحد،" التآمر على اللّغة العربيّة"، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2008.

8 - دهآم عبد القادر،"الدلالة الاجتماعيّة للغة – مقاربة سوسيولوجيّة –"، دار نوافذ للنشر، دط، 2011.

9- الراجحي عبده،" اللّغة وعلوم المجتمع"، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 2004.

10- الزين نزار،"عمليّة التعريب"، مجلّة الوحدة، عدد 34، 1986.

11- عبد العزيز محمّد حسن،"علم اللّغة الاجتماعي"، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1، 2009.

12-غارمادي جولييت، "اللّسانة الاجتماعيّة"، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1990.

13- غازي زهير زياد،" العربيّة والأمن اللّغويّ"، مؤسّسة الورّاق، الأردن، دط، 2000.

14- غنايم محمّد،" الوضع اللّغوي بالمغرب بين الطابع الوطني والرّسمي والجهوي، مجلّة آفاق، الرّباط، ع8، 1996.

15- فاسولد رالف، "علم اللّغة الاجتماعي للمجتمع" ، ترجمة إبراهيم بن صالح محمّد الفلاّي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 2000.

16- الفهري عبد القادر الفاسي، "السياسة اللّغوية في البلاد العربيّة –بحثا عن بيئة طبيعيّة عادلة وديموقراطية وناجحة-"، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2013.

17- قدّور أحمد محمد، "مقالات في اللّغة والهويّة"، دار الرفاعي للنشر، سوريا، ط1، 2009.

18- كالفي جون لويس، "علم الاجتماع اللّغوي"، ترجمة محمّد يحياتن، دار القصبة، الجزائر، دط، 2006،

19- لعيبي هادي نهر، "اللّسانيات الاجتماعيّة عند العرب"، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2009.

20- نهر هادي،" اللّغة العربيّة وتحديّات العولمة"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010.

21- هدسون. د، "علم اللّغة الاجتماعي"، ترجمة محمود عيّاد، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1990.

22- ولد خليفة محمّد العربي، " المسألة الثقافيّة وقضايا اللّسان والهويّة "، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، دط، 2003.

23- يول جورج، "معرفة اللّغة"، ترجمة محمود فرّاج عبد الحافظ، دار الوفاء للنّشر، الإسكندرية، دط، 1999.

24- W.Labov,Sociolinguistic,Patterns